نظرة الاقتصاد الإسلامي

إلى العولمة الاقتصادية

إعـــداد

دكتـــور/ حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية

والمشرف على موقع دار المشورة للإقتصاد الإسلامى

المشورة للاستشارات

نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى العولمة الاقتصادية

◆- معنى (مفهوم) العولمة الاقتصادية :

مصطلح العولمة الاقتصادية من المصطلحات السائدة فى كافة أجهزة ووسائل الإعلام ويروج له أمريكا والغرب .. ولها مفاهيم شـتى، فمن المفكرين من ينظر إليها على أنها جزء من النظام العالمى الجديد، وتقوم على مبادئ حرية: حركة السـلع والخـدمـات والأموال والعمال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليميـة، ومن المفكرين من يراهـا على أنها تنافس بين قوى العالم الاقتصادية القوية والضعيفة على السيطرة على الاقتصاد، كل حسب استطاعته وقدراته، و الرابح هو القوى والخاسر هو الضـعيف من خلال رفع كـافة الحواجز والقيود أمام التجارة الدولية .

المنارة للاستشارات

ومن المفكرين من يراها على أنها حيلة جديدة لاستمرار الهيمنة الاقتصادية على ثروات دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والإسلامية تحت شعار الحرية الاقتصادية والتعاون وحفظ حقوق الإنسان وغير ذلك من الشعارات .

ومن المفكرين من يراها على أنها نموذج جديد من نماذج سيطرة أمريكا ودول أوروبا على دول العالم الثالث من خلال سيطرة الشركات العالمية الكبيرة على مختلف عوامل الإنتاج والأسواق فى دول العالم .

ومهما تباينت المفاهيم فإن ظاهر العولمة كما يقولون : التعاون ورعاية مصالح الدول والمحافظة على حقوق الإنسان وباطنها الهيمنة والسيطرة على اقتصاديات دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والإسلامية ، وهى شر واقع لا محالة وأن مآل تلك الدول هو التبعية الكاملة للدول الصناعية الغنية فإثمها أكبر من نفعها وهى شر وظلم وبغى وعدوان من القوى على الضعيف .

المنارة للاستشارات

◆- المآرب الحقيقية للعولمة الاقتصادية المعاصرة :

من أغراض العولمة الاقتصـادية الحقيقية هى : إغناء الدول الغنية وإفقار الدول الفقيرة ، فهى نظام سيطرة الأغنياء على أرزاق الفقراء ، ويسميها البعض : بأنها منتديات اقتصادية للهيمنة والسـيطرة والقرصـنة والإذلال تحت وطأة الحاجات الأصلية للإنسان .

ويجب أن نقر أن نظام العولمة الاقتصـادية شر لا بد منـه ، ويجـب على الـدول الفقيرة المواجهة والتحدى والجهاد ، وهذا كله يحتاج إلى تضـحية ، فلا نصرـ بلا جهاد ، ولا جهاد بدون تضـحية عزيزة ، ولا يجب أن يظن أحد من دول العالم الثالث أن هناك أخوة وحب ومودة ورعاية مصـالح والمحافظة على حقوق الإنسـان كما يدعون كذباً ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَـذِباً ﴾ ، بل الحقيقة الحقد والكراهية والتربص والاسـتغلال ومحاولة القضـاء على الحضـارات والقيم والمثل والمعتقدات .

المنارة للاستشارات

◆- مخاطر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية :

ومن أهم المخاطر التى تواجه اقتصـــاديات دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والإسـلامية من العولمة الاقتصادية ما يلى :

[١] ـــ ارتفاع أسـعار الحاجات الأصـلية للإنسـان ليعيش فقيراً ولاسـيما بعد إلغاء سـياسـة الدعم تدريجياً ورفع كافة الـقـيـود وهـذا يـحـقـق مـآرب الـدول الغنيـة ذات الاقتصاديات القوية .

[٢] ـــ انخفاض حصيلة الدول الفقيرة من الرسوم الجمركية على الواردات ، وهـذا يســبـب خللاً فى ميزانيـة الـدولة مما يضـــطرها إلى رفع أســعار الضرـائب أو فرض ضرائب جديدة .

[٣] ـــ ازدياد حدة البطالة فى دول العالم الثالث حيث يتم منع انتقال العمال منها إلى الدول الغنية ، كما أن المنافســة غير العادلة بين الصناعة المحلية والصناعة الأجنبية تقود إلى توقف العديد من المصـانع وتشرـيد العاملين وهذا هو الواقع فعلاً .

المنارة للاستشارات

[٤] ـ انخفاض أجور العاملين فى دول العالم الثالث بالنسبة لأجور نظرائهم فى الدول المتقدمة بالرغم من ارتفاع أرباح الشركات العالمية وهذا فى حد ذاته استغلال للعنصر البشرى فى الدول الفقيرة .

[٥] ـ قيام الدول الغنية بالتخلص من النفايات فى الدول الفقيرة ، وهذا يحدث الأضرار بدول العالم الثالث وهذا ما حدث فعلاً ونشرته أجهزة الإعلام العالمية ، ويكلف تلك الدول نفقات علاج ونحوها باهظة .

[٦] ـ التدخل السافر فى شئون دول العالم الثالث سياسياً فلا يمكن الفصل بين الهيمنة الاقتصادية والهيمنة السياسية .. والغاية الكبرى هى إذلال الشعوب الفقيرة لتسير فى ركب الدول الغنية .

[٧] ـ نشر الثقافات الفاسدة التى تهدد قيم وأخلاق ومعتقدات وعادات دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والإسلامية .. وهذا كوسيلة لنشر الفساد الدينى والأخلاقى والسلوكى .. وهذا ما تحقق فعلاً فى معظم دول العالم الثالث .

المنارة للاستشارات

[٨] ــ نشر سلوكيات جديدة على المستهلك فى دول العالم الثالث ما كان يعرفها ولا يألفها مما أرهقت ميزانيات البيوت .

هذه بعض المخاطر الجسيمة من العولمة الاقتصادية .. وهى واقعة ولا يستطيع أحد أن ينكرها أو يخفيها .. وهى تتعارض مع قيم وأخلاق وسلوكيات المجتمع الإسلامى.

◆- نظرة الإسلام إلى العولمة الاقتصادية :

يدعو الدين الإسلامى إلى التعاون على البر والتقوى ، وينهى عن التعاون على الإثم والعدوان ، ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ العِقَابِ ﴾ [المائدة : (٢)] ، وتعتبر العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والإسلامية وغير الإسلامية القائمة على العدل من نماذج التعاون على البر والتقوى .

ولقد حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فقال : " البلاد بلاد الله والعباد عباد الله ، فأى موضع رأيت فيه رفقاً فأقم "(الطبرانى)

المنارة للاستشارات

كما لم تحرم الشريعة الإسلامية التعامل مع غير المسلمين المسالمين (غير المحاربين) فى أى مكان من العالم ، وفقاً لمبدأ عالمية الإسلام ،وفى هذا المقام يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوَهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ، إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الممتحنة:٨ ـ ٩] .

فالإسلام يرحب بالعولمة الاقتصادية التى تقوم على التعاون الصادق لما فيه مصلحة الناس جميعاً ، والسؤال هل يتحقق فى العولمة الاقتصادية المعاصرة مبدأ التعاون وفقاً للضوابط الإسلامية .

المنارة للاستشارات

◆- الضوابط الشرعية للعولمة الاقتصادية :

من أهم الضوابط الشرعية التى تضبط العولمة الاقتصادية ما يلى :

[١] ـ قاعدة العدل والتى تقضى بأنه لا يجوز الاعتداء ظلماً على نفس ومال وعرض الغير ، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة : (٨)] .

[٢] ـــ قاعدة لا ضرر ولا ضرار ، فلا يجوز لأى دولة أن تسبب ضرراً لدولة أخرى ، فعلى سبيل المثال لا يجوز تصدير التلوث والنفايات إلى دول أخرى كما يحدث الآن بين الدول الصناعية الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة ومنها الدول العربية والإسلامية .

[٣] ـــ قاعدة الحلال الطيب : ومقتضى هذه القاعدة أن تكون المعاملات فى مجال ما أحله الله من الطيبات وتجنب كافة المعاملات التى نهى الشرع عنها ، والأصل فى المعاملات الحل إلاّ ما حرم بنص صريح من الكتاب والسنة .

المنارة للاستشارات

[٤] ـ قاعدة المعاملة بالمثل : ويظهر أثر تطبيق هذه القاعدة فى حالة الرسوم الجمركية والحماية الوطنية .. وفى كل الحالات يجب أن تكون الوسائل التى تحقق هذه القاعدة مشروعة .

[٥] ـــ قاعدة الوفاء بالعقود والعهود : ودليل هذه القاعدة من الكتاب قول الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة : (١)] ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عهداً ، ولا يشدنه حتى يمضى أمره ، أو ينبذ إليهم على سواء " (أبو داود والترمذى) ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " المسلمون عند شروطهم إلاّ شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً " (أحمد) .

[٦] ـــ قاعدة حسن المعاملة : ودليل هذه القاعدة من الكتاب قول الله تبارك وتعالى:﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾ [البقرة : (٨٣)] ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى " (البخارى) ، وتقوم المعاملات الاقتصادية فى الإسلام بصفة عامة على الأخلاق الحسنة مثل الصدق والأمانة والوفاء والتسامح والتيسير والقناعة والاستقامة والإيثار والنصيحة .

المنارة للاستشارات

فهل تلتزم العولمة الاقتصادية المعاصرة بهذه الضوابط الشرعية حتى يقرها الإسلام ؟هذا ما سوف نحلله ونجيب عليه

◆- العولمة الاقتصادية المعاصرة فى ميزان أحكام ومبادى الشريعة الإسلامية :

فإذا طبقنا الضوابط الشرعية السابق بيانها على العولمة الاقتصادية المعاصرة تتبين الحقائق الآتية :

أولاً : تقوم العولمة الاقتصادية على ظلم الدول الفقيرة (ومنها دول العالم الثالث) من الدول الغنية مثل أمريكا وأوربا ومن على شاكلتهم وهذا يخالف شرع الله عز وجل الذى حرم الظلم ، وحث المسلمين على جهاد الظالمين .

ثانياً : تقوم العولمة الاقتصادية على الاعتداء على أموال الغير بدون حق ـــ اعتداء الغنى على الفقير ـــ والإسلام ينهى عن الإعتداء والبغى ، ويحث على التعاون والتكافل .

ثالثاً : تقوم العولمة الاقتصادية على الاحتكار والسيطرة والاستغلال من قبل الدول الغنية الصناعية وهذا محرم فى الشريعة الإسلامية ، فالمحتكر فى منظور الإسلام ملعون .

المنارة للاستشارات

رابعاً : من مقاصد العولمة الاقتصادية الهيمنة والتدخل فى شئون دول العالم الثالث فهى عكس الحرية .. ولقد نهى الإسلام عن السيطرة والاستغلال .

خامساً : تقوم العولمة الاقتصادية على الحرية المزيفة وتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ، وفى الإسلام لابد أن تكون الغاية مشروعة وأن تكون الوسيلة مشروعة كذلك ، ولكن وسائل العولمة الاقتصادية والتى تقوم على السيادة للأقوى والإغراق والاحتكار والظلم وهذا مخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وخلاصة القول بأن العولمة الاقتصادية المعاصرة الوضعية بمفاهيمها وأساليبها وحيلها تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويجب التصدى لها للمحافظة على ثروات الأمة الإسلامية وهذا يعتبر من الجهاد المشروع ، ويدخل فى نطاق قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " من مات دون ماله فهو شهيد ".

المنارة للاستشارات

◆- منهـــج الاقتصـــاد الإســـلامي لمواجهة مخاطر العولمة الاقتصادية :

مما لا شك فيه أن نيران العولمة قد أوقعت بالناس فى دول العالم الثالث بصـفة عامة وبالدول الفقيرة بصـفة خاصـة الحياة الضنك .. وأمامهم : إماً الاستسلام والعيش فى ذل .. وإما الجهاد حتى النصر.. ويجب على العرب والمسـلمين فى دول العالم الثالث التصـدي للعولمة الاقتصـادية ، ومن وسائل ذلم ما يلي:

[١] ـ التعاون بين الدول العربية والإسلامية والتكامل والتنسيق فيما بينهم لمواجهـة المنـافسـة الأجنبية الخارجية المعتدية وتطبيق مبدأ المقاطعة الاقتصـادية حسب الضوابط الشرعية .

[٢] ـ تفعيل دور المؤسسات السياسية والمنظمات الاقتصادية بين الـدول العربيـة والإســلاميـة لتقوم بـدورهـا فى حماية ثـروات الأمـة حتى يكون مـال العرب للعرب ومـال المسلمين للمسلمين .

[٣] ـــ دعم المؤسـسـات التعاونية التكاملية بين الدول العربية والإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

المنارة للاستشارات

[٤] ـــــ العمل والإنتاج وتحســـين الجودة حتى يمكن مواجهة المنافسة وتحقيق الأمن للعامل وللمال .

[٥] ـ الولاء والانتماء والحب للوطن وتجنب الولاء لأعداء الدين والوطن .

[٦] - الالتزام بالقيم والأخلاق والتصالح مع الله عز وجل وصدق الله القائل:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾

ولا يتحقق ذلـك إلاّ إذا كـان هنـاك ميثـاق للتعـاون الاقتصـادى بين الدول العربية والإسـلامية على الأقل فى المرحلة الأولى والذى يقود إلى السوق الإسلامية المشتركة .

المنارة للاستشارات

◆- ميثاق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية ضروة شرعية وحاجة اقتصادية :

لقد وضح تماماً المخاطر العظيمة للعولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية ويلزم وضع الخطط والبرامج ورسم السياسات الاستراتيجية واتخاذ القرارات الرشيدة اللازمة للمواجهة ولن يكون ذلك من خلال الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والمقالات ولكن بالعمل الخالص الفعال والذى يقوم يصفه أساسية على تفعيل التعاون الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية مع التركيز على المحاور الآتية :

أولاً : استثمار أموال العرب والمسلمين فى بلاد العرب والمسلمين : واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسهيل حركة وتشغيل هذه الأموال وحمايتها من كل سبل الاعتداء وتهيئة الأجواء الاستثمارية لاستقبال تلك الأموال وتشغيلها وفق سلم الأولويات الإسلامية .

المنارة للاستشارات

ثانياً : تسهيل تبادل الخبرات الاقتصادية بين الدول العربية والإسلامية : ومن وسائل ذلك تفعيل دور المؤسسات والمنظمات والهيئات المعنية بذلك ، ويوجد لدى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي العديد من الدراسات الكافية لتحقيق ذلك ، ولكن المشكلة هو كيفية تحويل الأقوال والآمال إلى عمل والحلم إلى واقع .

ثالثاً : إقامة مناطق تجارة حرة بين الدول العربية والإسلامية : لقد تمكنت التكتلات الاقتصادية العالمية وكذلك الاتفاقيات الثنائية بين بعض الدول من إنشاء مناطق تجارة حرة وحققت العديد من المنافع المشتركة وإن لم تفعل الدول العربية والإسلامية ذلك يكون ضياع عظيم لمواردها.

رابعاً : إزالة القيود والعوائق التجارية : والتى تحد من سهولة تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والمعلومات ... بين الدول العربية والإسلامية ، وتكون الدول العربية والإسلامية هى الأَوْلَىَ بالرعاية وهذا يحتاج إلى إعادة النظر فى قوانين التجارة الخارجية والضرائب.

المنارة للاستشارات

خامساً : التعاون بين أسواق المال فى الدول العربية والإسلامية : فى ضوء المعاصرة فى تشغيلها طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ويتطلب ذلك أيضاً تطوير أدوات التعامل فى هذه الأسواق وابتكار أوراق مالية إسلامية جديدة وهذا يوجب التعاون بين رجال الشريعة والاقتصاد والمال فى الدول العربية والإسلامية .

سادساً : إنشاء كيان اقتصادى كبير فى الدول العربية والإسلامية : يتولى وضع الخطط والبرامج الاقتصادية بما يحقق التعاون والتكامل وتكون له الصلاحية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الاستراتيجية التى تحقق مصالح الأمة الإسلامية .

ويتطلب تحقيق هذه الثوابت الاقتصادية الإسلامية إرادة قوية وعزيمة صادقة وتجرد وإيثار وحب لله ولرسوله وللوطن .. وهذا يحقق الأمل المنشود .

المنارة للاستشارات